الاجتماع في النحو العربي
بين ضوابط التقعيد والواقع الاستعمالي

الدكتور

وليد مقبل السيد علي الديب

أستاذ النحو والصرف والعروض المشارك في قسم اللغة العربية

كلية الآداب والعلوم الإنسانية، جامعة جازان

الاجتماع في النحو العربي بين ضوابط التقعيد والواقع الاستعمالي

وليد مقبل السيد علي الديب
قسم النحو والصرف والعروض ، قسم اللغة العربية ، كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، جامعة جازان ، المملكة العربية السعودية .
البريد الالكتروني : waldib@jazanu.edu.sa

ملخص البحث :
تتبع البحث ظاهرة الاجتماع بين نظيرين أو متقابلين التي عُنِيَ بها النحويون في أبواب متفرقة، ووضعوا لها ضوابط قياسية، قد تتسع أحيانًا؛ لتشمل الواقع الاستعمالي، فدرست هذه الظاهرة – من خلال المنهج الوصفي – في مجموعة من القضايا، مقارنًا بين ضوابطها، والواقع الاستعمالي لها، ومحددًا صورها من خلال الشواهد النحوية، وقد أثبت البحث أن قضايا الاجتماع في مجملها تدور بين التقديم والتأخير، والاتصال والانفصال، والاستئثار بالموقع، ومفارقة النوع إلى نوع آخر، كما لعبت الدلالة السياقية دورًا محوريًا في تحديد صور الاجتماع، كما رجَّحَ البحث بين آراء النحويين حول قضايا الاجتماع بناء على الواقع الاستعمالي، والدلالة.

الكلمات المفتاحية: الاجتماع، ضوابط قياسية، الواقع الاستعمالي، الدلالة السياقية، التقديم والتأخير، والاتصال والانفصال.

Co-occurrence in Arabic Grammar between Rule Setting Standards and Actual Use

Waleed Moqbel ALSAYED ALY Al Deeb
Department of Arabic Language, Jazan University
E-mail: waldib@jazanu.edu.sa

Abstract:

The research tracks the phenomenon of the co-occurrence of two peers or opposing ones, which the grammarians are concerned with in separate sections, and they have set standard controls for it, which may sometimes be expanded to include the actual use. Thus the research has studied this phenomenon through the descriptive approach, in an array of issues, comparing their standards, and their actual use, and determining their phases through grammatical examples. The research also proved that most co-occurrence cases revolve around anastrophe, connection and separation , position monopolization and changing category. In addition, contextual semantics played a pivotal role in deciding on the co-occurrence type. Researchers have also balanced between grammarians' views on co-occurrence cases according to the actual use and semantics.

Keywords: The co-occurrence, Standard controls, The actual use, Ccontextual semantics.

تقديم

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على معلم الناس الخير سيدنا محمد، وعلى آله، وصحبه، ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين. وبعد،

النحو العربي ليس بمنأى عن طبيعة الحياة وظواهرها المتنوعة، ونستطيع أنْ نلمح ذلك في ظواهره، ومنها ظاهرة الاجتماع بين نظيرين أو متقابلين التي عُنِيَ بها النحويون في أبواب متفرقة، ووضعوا لها ضوابط قياسية، قد تتسع أحيانًا؛ لتشمل الواقع الاستعمالي، فأردت أن أدرس هذه الظاهرة، مقارنًا بين ضوابطها، والواقع الاستعمالي لها، ومحددًا صورها من خلال الشواهد النحوية.

- **أسباب اختيار الموضوع**: دعاني إلى دراسة هذا الموضوع:

١- اشتمال بعض الأبواب النحوية على مصطلح الاجتماع.

٢- محاولة حصر الصور التي لم تدرس للاجتماع بين نظيرين أو متقابلين.

٣- البحث في العلاقات بين تلك الصور -إن وُجِدَت-.

٤- المقارنة بين ضوابط هذا الاجتماع والواقع الاستعمالي للغة.

٥- البحث في تأثير هذا الاجتماع في التراكيب النحوية.

تساؤلات الدراسة:

١- ماذا يعني الاجتماع في النحو العربي؟

٢- ما القضايا النحوية التي أنتجها الاجتماع؟

٣- كم صورة أحدثها الاجتماع في كل قضية؟

٤- هل هناك فرق بين ضوابط هذا الاجتماع والواقع الاستعمالي للغة؟

٥- ما أثر الاجتماع في التراكيب النحوية؟

أهمية الموضوع والهدف منه:

١- دراسة القضايا النحوية المُخْتَلَفِ فيها حول ظاهرة الاجتماع.

٢- تحديد العلاقة بين الاجتماع والسياق.

٣- التفريق بين الاجتماع المصنوع المتكلف والاجتماع المسموع عن العرب.

٤- البحث في تأثير الاجتماع على النظيرين أو المتقابلين.

٥- البحث في العوامل المشتركة بين صور اجتماع كل نوع وآخر.

٦- مناقشة قضايا الاجتماع، والترجيح بينها.

الدراسات السابقة:

هناك مجموعة من الدراسات التي خَصَّتْ نوعًا واحدًا من الاجتماعات بالدراسة، فما وجدته منها متقاطعًا مع طبيعة بحثي، ولن أصل فيه إلى نتائج جديدة تجنبت دراسة قضيته، وهذا ينطبق على بحث بعنوان: اجتماع الشرط والقسم في النحو العربي، إعداد الدكتور أحمد إسماعيل حسن يونس، حولية كلية الدراسات العربية والإسلامية للبنات بالإسكندرية، المجلد الثامن، العدد الثالث والثلاثون، ٢٠١٧م. وعلى دراسات أخرى تناولت التنازع والاشتغال، ومن ذلك دراسة بعنوان: مظاهر التنازع في النحو العربي بين النظرية والأداء اللغوي، إعداد الدكتور سميح أحمد محمد مقدادي، مجلة كلية الآداب، جامعة الكوفة، المجلد الحادي عشر، العدد٤٠، سنة ٢٠١٩م، ودراسة أخرى بعنوان: الاشتغال والتنازع في النحو العربي، إعداد الدكتور عادل هادي حمادي العبيدي، مجلة الآداب بكلية الآداب، جامعة بغداد، العدد التاسع والتسعون، ٢٠١١م، ودراسة أخرى تناولت اجتماع الاسم واللقب بعنوان: الاسم والكنية واللقب، إعداد الدكتور عبد المطلب محمد، مجلة الدوحة، وزارة الإعلام، العدد٦، المجلد التاسع والستون، ٢٠١٣م، فَلِسَبْقِ هذه الدراسات في معالجة اجتماع الشرط والقسم، والتنازع الذي يجتمع فيه عاملان على معمول واحد، والاشتغال الذي يجتمع فيه معمولان لعامل واحد في ظاهر الأسلوب، واجتماع

الاسم واللقب – قد رأيت أنَّ هذه الدراسات تفي بمعالجة الاجتماع في هذه الأبواب.

وما وجدته قد دُرِسَ من جهة أخرى درسته لاختلاف المعالجة، وهذا ينطبق على بحث بعنوان: اللف والنشر معيارًا للترجيح النحوي عند تعدد ذي الحال وتفرق الحالين، إعداد الدكتور زكريا شحاتة الفقي، مجلة كلية الآداب، جامعة بورسعيد، العدد الخامس، يناير ٢٠١٥م. فمعالجة البحث وهدفه يختلفان عن تناولي لاجتماع الأحوال، فبحث اللف والنشر لم يتناول إلا صورة واحدة، والهدف من تناولها هو إثبات أن تعدد الحال في هذه الصورة من قبيل اللف والنشر البلاغي – كما يتضح من العنوان–، وهو بذلك يختلف شكلًا ومضمونًا عن معالجة هذه القضية في بحثي.

- **منهج البحث وخطواته**:

يتبع البحث المنهج الوصفي القائم على التحليل في دراسة مجموعة من قضايا اجتماع نظيرين أو متقابلين، مقارنًا بين ضوابطها، والواقع الاستعمالي لها، ومحددًا صورها من خلال الشواهد النحوية، ومرجحًا بين آراء النحويين حولها، وقد صنفت القضايا إلى مرفوعات، ومنصوبات، وحروف معان، بناء على ما اقتضته طبيعة البحث.

ويتكون البحث من تقديم، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة:

التقديم: أوضح فيه طبيعة الدراسة، وأسبابها، وتساؤلاتها، وأهميتها، وأهدافها، والدراسات السابقة، والمنهج المتبع في هذه الدراسة.

التمهيد: مصطلح الاجتماع.

المبحث الأول: الاجتماع في المرفوعات ضوابطه وواقعه الاستعمالي.

المبحث الثاني: الاجتماع في المنصوبات ضوابطه وواقعه الاستعمالي.

المبحث الثالث: الاجتماع في حروف المعاني ضوابطه وواقعه الاستعمالي.

تمهيد

مصطلح الاجتماع

الاجتماع مصدر خماسي، وفعله اجتمع، و" جَمَعَ الشيءَ عَنْ تَفْرِقة يَجْمَعُه جَمْعًا وجَمَّعَه وأَجْمَعَه فاجتَمع واجْدَمَعَ، وَهِيَ مُضَارَعَةٌ، وَكَذَلِكَ تجمَّع واسْتجمع. وَالْمَجْمُوعُ: الَّذِي جُمع مِنْ هاهنا وهاهنا وإِن لَمْ يُجْعَلْ كَالشَّيْءِ الْوَاحِدِ. واسْتجمع السيلُ: اجْتَمَعَ مِنْ كُلِّ مَوْضِعٍ. وجمَعْتُ الشَّيْءَ إِذا جِئْتَ بِهِ من هاهنا وهاهنا. وتجمَّع الْقَوْمُ: اجْتَمَعُوا أَيضًا من هاهنا وهاهنا. ومُتجمَّع البَيْداءِ: مُعْظَمُها ومُحْتَفَلُها"[1].

والمقصود بالاجتماع في هذا البحث هو اشتمال تركيب نحوي واحد على عنصرين ينتميان لصنف واحد، وقد يكونان:

١- متطابقين من حيث:

أ- الموقع، كاجتماع المبتدأت، والأخبار، والأحوال، والمفاعيل.

ب- الدلالة، كحروف التوكيد.

ت- النوع كحروف الجر، والحروف المصدرية.

٢- متناظرين لوجود علاقة تربطهما ببعض، كالنكرة والمعرفة.

(١) لسان العرب: لمحمد بن مكرم بن منظور الأفريقي المصري، الناشر دار صادر بيروت، ط ١.٨/ ٥٣.

المبحث الأول

الاجتماع في المرفوعات ضوابطه وواقعه الاستعمالي.

أولا: الاجتماع بين النكرة والمعرفة في باب المبتدأ والخبر.

يُعَدُّ الاجتماع في هذا الباب ذا ثراء من حيث الصور، والقرائن، ومراعاة السياق. فقد قرر سيبويه أنه "إذا اجتمع نكرة ومعرفة أن يُبْتَدَأَ بالأعرف؛ وهو أصل الكلام"(١)، ففي قولنا: (زيد كريم) ينبغي أن يعرب (زيد) مبتدأ، و(كريم) خبرًا، فإذا اجتمع نكرتان كان الابتداء للنكرة التي اقتربت من المعرفة، فالابتداء لا يكون للمعرفة فقط، فـ"حق المبتدأ أن يكون معرفة، أو ما قارب المعرفة من النكرات الموصوفة خاصة"(٢)، وقد ذكر النحويون مجموعة من المُسَوِّغَاتِ التي تُقَرِّبُ النكرة من المعرفة؛ ليصح الابتداء بها، ويجمعها حصول الفائدة، فإذا قلنا: (رجل كريم) لن تحصل الإفادة،" ولو قلت: (خير منك جاءني)، أو (صاحب لزيد عندي) جاز، وإن كانا نكرتين، وصار فيهما فائدة؛ لتقريبك إياهما من المعارف"(٣).

وإذا وقع ما ظاهره التنكير دون مسوغ لفظي يُقَرِّبُهُ من المعرفة بحث له النحويون عمَّا يُقَرِّبُهُ من المعرفة؛ ليصح الابتداء به، على نحو ما فعلوا مع

---

(١) الكتاب: سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣، ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م. ١/ ٣٢٨.

(٢) الأصول في النحو: ١/ ٥٩. أبو بكر محمد ابن السراج البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

(٣) المقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث – ط ٣– ١٤١٥هـ – ١٩٩٤م. ٤/ ١٢٧، وينظر همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: للسيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، بيروت، دار الكتب العلمية، ط١، ١٩٩٨م. ١/ ٣٨١.

(ما) التعجبية على القول بأنها مبتدأ، والجملة بعدها خبر، فقد رأوا أنها نكرة تامة[١]. والتقدير في نحو: (ما أجمل السماء!) (شيء عظيم أجمل السماء)[٢].

وكذلك الشأن مع النكرة الدالة على الدعاء في نحو: (سلام عليكم)، وما كان خارقًا للعادة كمثالهم المشهور: (بقرة تكلمت) [٣].

"وإذا اجتمع معرفتان ففي المبتدأ أقوال: أحدها: أنك بالخيار فما شئت منهما فاجعله مبتدأ، والثاني: أن الأعم هو الخبر، نحو: (زيد صديقي)، إذا كان له أصدقاء غيره، والثالث: أنه بحسب المخاطب: فإن علم منه أنه في علمه أحد الأمرين، أو يسأله عن أحدهما بقوله: من القائم؟ فقيل في جوابه: (القائم زيد) – فالمجهول الخبر، والرابع: أن المعلوم عند المخاطب هو المبتدأ، والمجهول الخبر، والخامس: إن اختلفت رتبتهما في التعريف فأعرفهما المبتدأ، وإلا فالسابق، والسادس: أن الاسم متعين للابتداء والوصف متعين للخبر، نحو: (القائم زيد)" [٤].

ونخلص من هذا إلى أن الأولى بالابتداء في حالة كون الركنين معرفتين هو صاحب القرينة سواء أكانت هذه القرينة حالية أم سياقية أم نحوية، وإن افتُقِدَتِ القرينة فالابتداء للأول.

---

(١) ينظر الكتاب ١/ ٧٢.

(٢) ينظر حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، تحقيق طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.١/ ٢٠٥. وينظر الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه واستعمالاته: د. أحمد عفيفي، الناشر: زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٢م، د ت.٥١.

(٣) ينظر شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: دراسة وتحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، الناشر: المكتبة الأزهرية للتراث، د ط– د ت.١/ ١٠١.

(٤) همع الهوامع: ١/ ٣٨٠، ٣٨١.

وإذا اجتمعت نكرتان اقتربتا من المعرفة بمسوغ لفظي، نحو: (رجل كريم قائم في بيتك)، فهذا يُقَاسُ على اجتماع معرفتين كل منهما صالحة للابتداء بها على التفصيل الفائت.

وهذا قد تعرض له النحويون في باب (كان)، يقول أبو حيان:" وإن اجتمع نكرتان، ولكل منهما مسوغ – جاز جعل أيهما شئت الاسم، والآخر الخبر، نحو: (كان رجل تميمي صاحبًا لعمرو)، أو لأحدهما مسوغ، ولا للآخر، فذو التسويغ الاسم، والآخر الخبر، نحو: (كان رجل صالح واقفًا)، ولا يجوز: (كان واقف رجلًا صالحًا)" (١).

فنحن بذلك أمام سبع صور للاجتماع:

١- معرفة ونكرة، نحو (زيد كريم)، فالابتداء للمعرفة.

٢- معرفتين، نحو: (زيد صديقي)، و(القائم زيد)، وهناك قرينة تشير إلى المبتدأ، فالابتداء لصاحب القرينة.

٣- معرفتين، وليست هناك قرينة تشير إلى المبتدأ، نحو: (زيد أخوك)، في غير سياق معين، فالابتداء للأول في الترتيب.

٤- نكرة اقتربت من المعرفة بمسوغ لفظي، ونكرة لم تقترب من المعرفة، نحو: (رجل كريم قائم)، فالابتداء للنكرة المقتربة من المعرفة.

٥- نكرتين اقتربتا من المعرفة بمسوغ لفظي، وهناك قرينة تشير إلى المبتدأ، في نحو: (قائم في المسجد رجل كريم)، إجابة عن سؤال من قائم في المسجد؟، فالابتداء للنكرة صاحبة القرينة.

٦- نكرتين اقتربتا من المعرفة بمسوغ لفظي، وليست هناك قرينة تشير إلى المبتدأ، في نحو: (رجل كريم قائم في المسجد)، في غير سياق معين، فالابتداء للأول في الترتيب.

---

(١) ارتشاف الضرب من لسان العرب: لأبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، الناشر: مكتبة الخانجي – القاهرة، ط١، ١٤١٨هـ – ١٩٩٨ م. ٣/ ١١٧٨.

٧- نكرة اقتربت من المعرفة بمسوغ معنوي، وعنصر آخر لا يصلح للابتداء، نحو: (ما أجمل السماء!)، و(بقرة تكلمت)، و(سلام عليكم)، فالابتداء للنكرة صاحبة القرينة المعنوية، وهنا الخبر لا يصلح أصلًا أن يقع مبتدأ.

ومعنى ذلك أن اللغة -على الرغم من ضوابطها المُحْكَمَةِ للاجتماع في إطار ركني الجملة الاسمية- قد أتاحت مساحة لحرية الاختيار بين صور الاجتماع -وإن كانت حرية مقيدة بإطار-؛ لذلك وجدنا صورًا متعددة للاجتماع، وهذا ما قصده البحث من وجود قاعدة مرنة، القاعدة هنا يحكمها القياس النحوي، ومرونتها تتمثل في اتساعها للسماع، فبعد أن قرروا أن المبتدأ لا يكون إلا معرفة أقرُّوا صورا أُخَرَ للمبتدإ يكون فيها نكرة بشرط الفائدة، وهذه الفائدة قد اتسعت لتشمل القرينة اللفظية في نحو: (رجل كريم قائم)، والمعنوية في نحو: (سلام عليكم).

وهذه الأَوْلَوِيَّةُ عند الاجتماع كانت ذات أثر ظاهر في الأحكام النحوية، فَأَوْلَوِيَّةُ المعرفة جاءت دليلًا على أن التأنيث في (تَكُنْ) ليس (للآية) في قوله -تعالى-: **(أَوَلَمْ تَكُنْ لَهُمْ آيَةً أَنْ يَعْلَمَهُ عُلَمَاءُ بَنِي إِسْرَائِيلَ)**[(١)]. يعلق أبو علي الفارسي على تأنيث (تَكُنْ) بقوله: "ففي (تَكُنْ) ضمير القصة، وآية خبر مبتدأ مقدم، والجملة في موضع نصب. ولا يكون التأنيث في تكن للآية، لِمَا تَقَدَّمَ من أنه إذا اجتمع نكرة ومعرفة، فالاسم المعرفة"[(٢)].

فلم يختلف المبدأ إذا تَحَوَّلَ المبتدأ إلى اسم لناسخ، يقول المبرد:" اعلم أنه إذا اجتمع في هذا الباب معرفة ونكرة فالذي يجعل اسم كان المعرفة؛ لأن

---

(١) الشعراء: ١٩٧. و قراءة (تَكُنْ) بالتاء ورفع (آيَةٌ) هي قراءة ابن عامر، ينظر النشر في القراءات العشر: تأليف: ابن الجزري، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، طبع بقطاع المعاهد الأزهرية. ٢/ ٣٧٦.

(٢) الإيضاح العضدي: لأبي علي الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، مطبعة دار التأليف، مصر، ط١، ١٩٦٩م.١٠٥.

المعنى على ذلك؛ لأنه بمنزلة الابتداء والخبر كما وصفت لك، ألا ترى أنك لو قلت: (كان رجل قائمًا)، و(كان إنسان ظريفًا) لم تفد بهذا معنى؛ لأن هذا مما يعلم الناس أنه قد كان، وأنه مما يكون، وإنما وُضِعَ الخبر للفائدة"(١).

هذا، وقد فاضل النحويون بين أنواع المعارف عند اجتماعها، فرأوا أنه" إذا اجتمع إشارة مع غير ضمير فإنه يُجْعَلُ الإشارة الاسم –وإن كان مع أعرف منه كالعلم والمضاف إلى الضمير– نحو: (كان هذا أخاك)؛ لأن العرب اعتنت بتقديم الإشارة لمكان التنبيه الذي فيه"(٢). وأرى أن هذا أولى وليس واجبًا، فقد يقتضي السياق أن يتقدم غير اسم الإشارة، فإذا كان مراد المتكلم إثبات الإشارة للأخ، بأن تكون الأخوة معلومة، والمجهول هو المشار إليه بها، فما المانع أن يقول: (كان أخوك هذا)، ما داموا قد قرروا أن"المعروف الاسم، والمجهول الخبر"(٣).

ثانيًا: اجتماع المبتدأت.

إن مطالعة صور اجتماع المبتدأت في كتب النحو تُذَكِّرُنَا بمسائل التمارين، كالإخبار بالذي والتي؛ لاشتمالها على جمل معقدة، وركيكة الأسلوب، والصياغة، كما تتضح عليها ملامح الصناعة والافتراض، وقد قسموها إلى قسمين حسب إضافتها وعدم إضافتها:

أ– المجردة من الإضافة نبحث عن آخر مبتدإ، ونخبر عنه بما بعده، ثم نجعل جملته خبرًا للمبتدإ السابق عليه، ثم نجعل الجملة الصغرى

---

(١) المقتضب: ٤/ ٨٨.

(٢) همع الهوامع: ١/ ٤٣٤، وينظر مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: لابن هشام الأنصاري، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله– الناشر: دار الفكر– بيروت، ط ٦، ١٩٨٥م٥٩٠، وارتشاف الضرب: ٣/ ١١٧٦، والتذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: تأليف: أبي حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، الناشر: دار القلم، ط١. ٤/ ١٨٩.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٧٦.

خبرًا لما قبلها، وهكذا إلى أن نخبر عن الأول بكل ما تلاه، "وَيُؤْتَى بعد خبر الآخر بروابط مجعولٍ أولها للأقرب، وتاليه لمتلو الأقرب، إلى أن يكون آخرها لأول المبتدأت، نحو: (بنوك الزيدان هند عمرو الدراهم أحطته بها عندهما في دارهم)" [(١)]، فجملة: (عمرو الدراهم أحطته بها عندهما في دارهم) خبر لـ(هند)، وجملة: (هند عمرو الدراهم أحطته بها عندهما في دارهم) خبر (للزيدان)، وجملة: (الزيدان هند عمرو الدراهم أحطته بها عندهما في دارهم) خبر لـ(بنوك)، والضمير في (أحطته) عائد على (عمرو)، والضمير في (بها) عائد على(هند)، والضمير في عندهما عائد على(الزيدان)، والضمير في (دارهم) عائد على (بنو).

ب- المضاف، وهذا لا يختلف عن القسم الأول إلا في عدم حاجته إلى روابط بعد استيفاء الأخبار؛ لأن كل خبر يشتمل على ضمير يربطه بما قبله، وهذا نحو:"(زيد عمه خاله أخوه أبوه قائم)، فقائم خبر الأب، والأب وخبره خبر الأخ، والأخ وخبره خبر الخال، والخال وخبره خبر العم، والعم وخبره خبر زيد"[(٢)].

ج- وقد ذكر أبو حيان قسمًا ثالثًا مركبًا من هذين القسمين،" وهو ضربان:

أحدهما: أن يتقدم بعض المبتدأت المعراة، ويتأخر بعض عن المعرى، فيحتاج الأول إلى ضمائر آخره، كقولك: (زيد عمرو هند أبوها أخوه منطلق من أجله عنده)، وتلخيصها: (أخو أبي هند منطلق من أجل عمرو عند زيد).

والضرب الثاني: عكس الضرب الأول، تقول: (زيد غلامه أبوه عمرو العمران منطلقان من أجله عنده). وتلخيصه: (العمران منطلقان من أجل عمرو عند أبي غلام زيد)" [(٣)].

---

(١) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٧٦.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٢٧.

(٣) ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٣٩.

ولا يخفى ما تنطوي عليه هذه النماذج من تكلف يستدعي الاستغناء عن هذه المسائل المصطنعة التي لا طائل من ورائها[١].

ثالثاً: اجتماع خبرين أو أكثر.

لقد اختلفت آراء النحويين حول صور اجتماع الأخبار بين مانع[٢] ومجيز[٣]، وكانت الدلالة هي دافعهم للحكم، وهذا الاختلاف شمل اجتماع الأخبار بغير عطف، وبعطف، وقد تنوع اجتماع أكثر من خبر إلى:

أ- اجتماع أخبار مختلفة في اللفظ والمعنى لأكثر من مبتدإ، كقولنا: (بنو بكر فقيه، وطبيب، وصانع)، وهذا النوع يجب فيه العطف[٤]؛ لأن الدلالة تقتضي اشتمال كل جزء من أجزاء المبتدأ على خبر واحد، فبعض بني بكر فقهاء، وليسوا كلهم، وكذلك مع بقية الأخبار، والأَوْلَى أَنْ يُعْرَبَ الأول خبرًا، وما بعده معطوفات لا تتم الفائدة إلا بها.

ب- اجتماع أخبار مختلفة في اللفظ والمعنى لمبتدإ واحد، كقوله - تعالى -: **(وَهُوَ الْغَفُورُ الْوَدُودُ (١٤) ذُو الْعَرْشِ الْمَجِيدُ (١٥) فَعَّالٌ لِمَا يُرِيدُ)**[٥]، وقد وضعوا ضابطًا لهذا النوع يتمثل في صحة الاقتصار على واحد من الخبرين، أو الأخبار، فنستطيع في قولنا: (خالد فقيه كاتب شاعر) أن

---

(١) ولولا أن قضية اجتماع المبتدآت داخلة في إطار البحث ما تطرقت إليها، وليكن تطرقي لها من باب نقدها، والإشارة إلى ما تشتمل عليه من تكلف، والدعوة إلى الاستغناء عنها.

(٢) ينظر المقرّب ومعه مُثُل المقرّب: لابن عصفور، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوَّض، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤١٨ هـ. ١/ ٨٦.

(٣) ينظر المفصل في علم العربية: للزمخشري، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ط، د ت. ١/ ٩٩.

(٤) ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٣٣.

(٥) الآيات: ١٤، ١٥، ١٦ من سورة البروج.

نقتصر على خبر واحد، فنقول: (خالد فقيه) [١]. وهناك مَنْ رَأَى أن ما بعد الخبر الأول يُقَدَّرُ له مبتدأ، أو يعرب صفة[٢].

ولا أرى مانعًا من إعرابه خبرًا؛ فما لا يحتاج إلى تقدير أولى مما يحتاج إلى تقدير، ولأن كل خبر من هذه الأخبار مقصود لذاته.

كما يجوز فيه العطف، فنقول: (خالد فقيه، وكاتب، وشاعر) [٣].

ج- أن يجتمع خبران بمعنى خبر واحد، نحو: (الرمان حلو حامض)، فقد قُصِدَ جَمْعُ الرمان بين الحلاوة والحموضة، أي: (مزّ)؛ لذلك امتنع العطف مع هذا النوع؛ لأنه يُخِلُّ بالمقصود من الجملة، فالخبران معًا بمنزلة كلمة واحدة[٤].

ولي ملاحظة حول تفريقهم بين هذا النوع، والنوع الذي قبله، ففي النوع الفائت رأوا أنه يجوز فيه العطف، فنقول: (خالد فقيه، وكاتب، وشاعر)، وهذا النوع منعوا فيه العطف، فلا يقال: (الرمان حلو وحامض)،" فلا يُسْتَعْمَلُ فيه العطف؛ لأن مَجْمُوعَهُ بمنزلة مفرد، فلو اسْتُعْمِلَ فيه العطف لكان كعطف بعض كلمة على بعض. وقد أجاز العطف أبو علي، فعنده أنَّ قول القائل: (هذا حلو وحامض) جائز"[٥].

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٢٦.

(٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: لبهاء الدين بن عقيل، تحقيق د. محمد كامل بركات الناشر: جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، ط١، ١٤٠٥ هـ.١/ ٢٤٢.

(٣) ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٣٣.

(٤) ينظر تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٣/ ١٣٤، وينظر المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: للشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، الناشر: معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ط١، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م. ٢/ ١٣٠.

(٥) شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٣٢٧.

غير أني لا أرى كبير فرق بين قولنا: (خالد فقيه وكاتب وشاعر)، وقولنا: (الرمان حلو وحامض)، مع انتباهي لعدم استقلالية (حلو) عن (حامض)، وإمكانية استقلالية (فقيه) عن (كاتب) و(شاعر)، فهذه الاستقلالية ممكنة من وجهة نظر المتلقي، لكن إذا كانت نية المتكلم هي جمع خالد بين الفقه والكتابة والشاعرية ففي هذه الحالة يستوي النموذجان؛ لذلك وجدنا أن إجازة أبي علي الفارسي للعطف في محلها؛ بناء على الدلالة التي مصدرها الأول هو المتكلم.

ومما يؤكد أن نية المتكلم عليها المعول الأول ما ذكره ناظر الجيش من فرق بين العطف وعدمه مما يعضد وجهة نظري بأن الدلالة ستختلف في النوعين، وليس في نوع واحد عند العطف وعدمه، يقول ناظر الجيش:" وإذا قلت: (زيد ذاهب راكب) كان الاسمان في معنى اسم واحد، وكأنك قلت: (زيد جامع بين الذهاب والركوب)، بخلاف إذا قلت: (زيد ذاهب وراكب)؛ فإنه يجوز لأنك أخبرت عن زيد بخبرين مستقلين"(١). وهذا ليس ببعيد عن الفرق بين دلالة (الرمان حلو حامض)، و(الرمان حلو وحامض).

وبناء على ذلك فإن كل نموذج من النموذجين – في حالة عدم وجود عطف– تدل الكلمتان فيه على معنى واحد مستفاد من اجتماعهما، وهو (الجمع) بين شيئين، الذهاب والركوب معًا، أو الحلاوة والحموضة معًا.

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: لناظر الجيش، دراسة وتحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، الناشر: دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ.٢/ ١٠٣٣.

المبحث الثاني

الاجتماع في المنصوبات ضوابطه وواقعه الاستعمالي

أولًا: الاجتماع بين الضمائر(١).

لقد رتب النحويون الضمائر بناء على الخصوصية، فـ" ضمير المتكلم أخص من ضمير المخاطب، وضمير المخاطب أخص من ضمير الغائب، فإن اجتمع ضميران منصوبان أحدهما أخص من الآخر فإن كانا متصلين – وجب تقديم الأخص منهما، فتقول: (الدرهم أعطيتكه)، و(أعطيتنيه)، بتقديم (الكاف) و(الياء) على (الهاء)؛ لأنهما أخص من (الهاء)؛ لأن (الكاف) للمخاطب و(الياء) للمتكلم و(الهاء) للغائب، ولا يجوز تقديم الغائب مع الاتصال، فلا تقول: (أعطيتهوك)، ولا (أعطيتهموني)" (٢).

فالترتيب المرفوض عند اجتماع الضمائر المتصلة تحكمه الخصوصية بناء على رتبة الضمير، وقد فسر بعضهم هذه الخصوصية بأن" أَخَصَّ الضمائر ضمير المتكلم؛ لأنه لا يحتمل غيره، وَمِنْ بَعْدِهِ ضمير المخاطب؛ لأن المخاطب قد يكون واحدًا، وقد يكون متعددًا، فهو أوسع من ضمير المتكلم، ثم ضمير الغائب"(٣).

وإن كنت أعتقد أن هذا التعليل للترتيب بعيد؛ لأن الأصناف الثلاثة قد تكون للمفرد وغير المفرد، وأرى أن السبب الحقيقي وراء هذا الترتيب هو تقديم الأعرف، وهذا هو المقصود بالخصوصية عند النحويين، فضمير المتكلم أقوى من هذه الجهة من ضمير المخاطب وضمير الغائب، وضمير المخاطب لا شك أنه أعرف من ضمير الغائب الذي قد يعود على مجهول؛ لأن ضمير

---

(١) صنفت الضمائر في المنصوبات؛ لأن قضايا الاجتماع في الضمائر تخص ضمائر النصب.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: – دار الفكر – ١٤١٤هـ – ١٩٩٤م. ١/ ١٠٦.

(٣) شرح ألفية ابن مالك للعثيمين: ٢/ ١٠.

المتكلم قد شارك ضمير المخاطب في كونه حضوريًا؛ لذا وجدنا ابن مالك يشير إلى هذه العلاقة في ألفيته بجمع النوعين تحت مسمى الحضور في قوله:

فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورِ كَأَنْتَ وَهْوَ سَمِّ بِالضَّمِيرِ(١).

ومما يلفت النظر في بيت ابن مالك أنه لم يُمَثِّلْ لضمير المتكلم كما مَثَّلَ للمخاطب والغائب في قوله: (كَأَنْتَ وَهْوَ) مما يشير من وجهة نظري إلى خصوصية ضمير المتكلم بحيث لم يحتج إلى التمثيل له.

وأستطيع أن أبرهن على ما رآه النحويون سببًا لهذه الخصوصية ببرهان آخر، فالضمير في جميع اللغات يأتي تجنبًا لتكرار الاسم في المقام الأول(٢)، وهذا التكرار للاسم قد يُقْبَلُ مع الغائب، فنقول: (خالد صبور، وخالد مثابر..)، ولا يستطيع المتكلم أن يكرر اسمه(٣)، وهو المتكلم، كما لا يستطيع أن يكرر اسم المخاطب إلا مستعينًا بالنداء، كأن يقول: (خالد، قد انتهى العمل، خالد، قد أُقيمت الصلاة).

وقولهم بوجوب تقديم الأَخَصِّ يمثل القاعدة، ثم نلمح مرونة هذه القاعدة لما ورد في الاستعمال من تقديم غير الأخص، وإن كان ثقيلًا تنفر منه الفطرة اللغوية –من وجهة نظري–، وتمجه الأذن، وتأباه الطباع السليمة، فقد " ذهب كثير من القدماء إلى أن الفصل مع التأخير أحسن، لا واجب، وأن الاتصال أيضًا جائز، نحو: (أعطيتهوك)" (٤). كما روي في النهاية في غريب

---

(١) ألفية ابن مالك المسماة الخلاصة في النحو والتصريف: تحقيق: سليمان بن عبد العيوني، الناشر: دار المنهاج، الرياض، د ط. ٧٧.

(٢) ينظر أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة: فاضل مصطفى الساقي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧، ط١. ١١٩.

(٣) إلا عن طريق الالتفات، وفي هذه الحالة سيتحول إلى غائب، كأنْ يقول زيد عن نفسه: (زيد كريم...)

(٤) همع الهوامع: ١/ ٢٥٣.

الحديث والأثر" في حديث عثمان (أُرَاهُم أَرَاهُمُنِي الباطل شيطانًا)، أراد أن الباطل جعلني عندهم شيطانًا"[١].

هذا إذا اجتمع الضميران متصلين،" فإن فُصلَ أحدهما كنت بالخيار، فإن شئت قَدَّمْتَ الأَخَصَّ، فقلت: (الدرهم أعطيتك إياه)، و(أعطيتني إياه)، وإن شئت قدمت غير الأَخَصِّ، فقلت (أعطيته إياك)" [٢].

وهذا الحكم ليس على إطلاقه أيضًا، وإنما هو مشروط بأمن اللبس، "فإن خيف لبس لم يَجُزْ، فإن قلت: (زيد أعطيتك إياه) لم يَجُز تقديم الغائب، فلا تقول: (زيد أعطيته إياك)؛ لأنه لا يعلم هل (زيد) مأخوذ أو آخذ"[٣].

يبقى من صور اجتماع الضمائر اجتماع ضميرين منصوبين متحدَيِ الرتبة، كأنْ يَكُونَا معًا للمتكلم، أو المخاطب، أو الغائب، ففي هذه الحالة "يلزم الفصل في أحدهما، فتقول: (أعطيتني إياي)، و(أعطيتك إياك)، و(أعطيته إياه)، ولا يجوز اتصال الضميرين، فلا تقول: (أعطيتنيي) ولا (أعطيتكك) ولا (أعطيتهوه)" [٤]. وهذه القاعدة أيضًا لا تخلو من استثناء يشير إلى مرونتها؛ فـ"إن كانا غائبين واختلف لفظهما فقد يتصلان، نحو: (الزيدان الدرهم أعطيتهماه)" [٥].

---

(١) النهاية في غريب الحديث والأثر: ابن الأثير أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، الناشر: المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م. ٢/ ١٧٧.

(٢) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٠٦.

(٣) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٠٧، والحديث لمحقق الكتاب.

(٤) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٠٧.

(٥) شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ١٠٧.

ثانياً: اجتماع المفاعيل.

تتفق المفاعيل في كونها معمولًا للعامل، وفي الأثر الإعرابي الذي يحدثه العامل، وهو النصب، لكنها تختلف في الدلالة، وفي كيفية إحداث أثر العامل، فكلما كان الأثر مباشرًا كانت العلاقة بين المفعول وعامله أقوى من غيره من المفاعيل، لذلك قَدَّمَ بعضهم المفعول المطلق(١)، وقد عللوا لذلك بأنه" هو المفعول الحقيقي؛ لأن الفاعل يحدثه؛ ويخرجه من العدم إلى الوجود، وصيغة الفعل تدل عليه، والأفعال كلها متعدية إليه، سواء كان يتعدى الفاعل، أو لم يتعده، نحو: (ضربت زيدًا ضربًا)، و(قام زيد قيامًا)، وليس كذلك غيره من المفعولين"(٢). ومما يدل على رتبته بين المفاعيل عدم تَقَيُّدِهِ بحرف جر، أو ظرف كغيره من المفاعيل، وقد" سمي مفعولًا مطلقًا؛ لصدق المفعول عليه، غير مقيد بحرف جر، ونحوه، بخلاف غيره من المفعولات، فإنه لا يقع عليه اسم المفعول إلا مقيدًا، كالمفعول به، والمفعول فيه، والمفعول معه، والمفعول له"(٣).

وفي مقابل قوة العلاقة بين المصدر وعامله نجد أنَّ ضعف العلاقة لوجود واسطة بين العامل والمعمول قد حدا ببعضهم إلى القول بأن الأولى تأخير المفعول معه إذا اجتمعت المفاعيل، فقدموا" المفعول المطلق، ثم المفعول به الذي تعدى إليه العامل بنفسه، ثم الذي تعدى إليه بواسطة الحرف، ثم المفعول فيه الزماني، ثم المكاني، ثم المفعول له، ثم المفعول معه، ك(ضربت ضربًا زيدًا بسوط نهارًا هنا تأديبًا وطلوعَ الشمس)" (٤). وعلى الرغم

(١) ينظر على سبيل المثال المفصل في صنعة الإعراب: ٥٥.

(٢) شرح المفصل: لابن يعيش ، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١م. ١/ ٢٧٢.

(٣) شرح المفصل لابن يعيش. ١/ ٢٧٢.

(٤) حاشية الصبان. ١ / ٨٥٠.

من حكمهم بـ"أن هذا الترتيب أولى لا واجب"[١]. فإنه يدل على الاتجاه العام في ترتيب المفاعيل عند اجتماعها في تركيب واحد.

وقد كانت قوة العلاقة سببًا في منهجية عرض المفاعيل وتسلسلها في أغلب مصنفات النحو، فوجدناهم" في كتبهم يقدمون المفعول المطلق، ثم المفعول به، ثم المفعول فيه"[٢]، وتقديم المفعول فيه على المفعول معه؛ لأنه يصل إلى معموله بنفسه لا بواسطة حرف ملفوظ بخلافه"[٣]. وكأن"بين النحاة شبه اتفاق على أن هناك مفعولين ينبغي البدء بأحدهما، إما المفعول به، وإما المفعول المطلق، وينبغي الانتهاء دائمًا بالمفعول معه"[٤]؛ لوجود الواسطة.

ويعلل ابن هشام لتأخير المفعول معه عن المفاعيل الأخرى بعلتين، فيقول: "وإنما جُعِلَ آخِرَهَا في الذكر لأمرين؛ أحدهما: أنهم اختلفوا فيه، هل هو قياسي أو سماعي؟ وغيره من المفاعيل لا يختلفون في أنه قياسي، والثاني: أن العامل إنما يصل إليه بواسطة حرف ملفوظ به، وهو (الواو)، بخلاف سائر المفعولات"[٥].

وأرى أن ترتيب المفاعيل داخل التركيب النحوي لا يخضع لوجوب، ولا لِأَوْلَوِيَّةِ ترتيب معين، فالواقع الاستعمالي لا يُقِرُّ بتقديم مفعول على آخر، ولا يرى لمفعول أَوْلَوِيَّةً في الذكر على آخر إلا حسب ما يقتضيه السياق، فهو صاحب سلطة ترتيب المفاعيل عند اجتماعها، أو اجتماع بعضها، فقد يتقدم

---

(١) حاشية الصبان. ١ / ٨٥٠.

(٢) نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية: تأليف: مصطفى بن حمزة، ط١، ٢٠٠٤م.٢٧٣، ٢٧٤، ط١، ٢٠٠٤م، وينظر الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي: تأليف: حميدة العوني، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٣٥هـ. ٢١٤.

(٣) شرح الأشموني: ١ / ٤٨٥.

(٤) الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي: ٢١٤.

(٥) شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: تأليف: عبد الله بن يوسف بن عبد الله بن هشام، تحقيق: عبد الغني الدقر، الناشر: الشركة المتحدة، دمشق، ط ١، ١٩٨٤م. ١٣٧.

المفعول به على المفعول المطلق، كقوله –تعالى–: **(ثُمَّ إِذَا دَعَاكُمْ دَعْوَةً مِنَ الْأَرْضِ إِذَا أَنْتُمْ تَخْرُجُونَ)** (١). كما قد يتقدم المفعول فيه على المفعول به والعامل معًا، كقوله – تعالى–: **(وَيَوْمَ الْقِيَامَةِ تَرَى الَّذِينَ كَذَبُوا عَلَى اللَّهِ وُجُوهُهُمْ مُسْوَدَّةٌ)** (٢). وقد يتقدم المفعول معه على المفعول فيه، نحو:(سرت والنيلَ ليلًا).

ثالثًا: اجتماع (إلا) و(غير) في الاستثناء(٣).

تُعَدُّ (غير) ملحقة بـ(إلا) في باب الاستثناء؛ لأن بينهما شبهًا في المعنى؛ لذلك يتبادلان المواقع، فكما أُلْحِقَتْ (غير) بـ(إلا) في الاستثناء أُلْحِقَتْ (إلا) بـ(غير) في الوصفية، فهما" يتقارضان ما لكل واحد منهما. فالذي لـ(غير) في أصله أن يكون وصفًا يَمَسُّهُ إعراب ما قبله، ومعناه المغايرة، وخلاف المماثلة، ودلالته عليها من جهتين: من جهة الذات، ومن جهة الصفة، تقول: (مررت برجل غيرِ زيد)، قاصدًا إلى أن مرورك كان بإنسان آخر، أو بمن ليست صفتُه صفتَه، وفي قوله –عز وجل–: **(لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ)** (٤) – الرفع صفة للقاعدون، والجر صفة للمؤمنين، والنصب على الاستثناء(٥)، ثم دخل على (إلا) في

(١) الروم: ٢٥.

(٢) الزمر: ٦٠.

(٣) صنفت الاجتماع بين (إلا) و(غير) في المنصوبات لارتباطهما بالاستثناء.

(٤) النساء: ٩٥.

(٥) بالرفع قراءة ابن كثير وأبي عمرو وعاصم وحمزة ويعقوب، والباقون بنصبها، وجرها قراءة شاذة، ينظر إتحاف فضلاء البشر: للعلامة الشيخ: أحمد بن محمد البنا، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية – القاهرة، ط١، ١٤٠٧هـ– ١٩٨٧م.١ / ٣٤٥.

الاستثناء، وقد دخل عليه (إلا) في الوصفية، وفي التنزيل: **(لَوْ كَانَ فِيهِمَا آلِهَةٌ إِلَّا اللَّهُ لَفَسَدَتَا)** [1]، أي: غير الله"[2].

وهذا التقارض بينهما دفع النحويين إلى إجازة أكثر من وجه عند اجتماعهما؛ بناء على أن كلًّا من دلالة الاستثناء ودلالة الوصفية أصبحت مشتركة بينهما، يقول ابن الأثير: "إذا اجتمع (إلَّا)، و(غير) فاجعل أحدهما استثناء، والآخر صفة؛ تقول: (ما جاءني أحد إلا زيد غير عمرو)، و(ما مررت بأحد إلَّا وتدًا غير زيد)" [3]، فالمُعْرِبُ مخير بين إعطاء كل أداة دلالتها الأصلية، فتكون(غير) صفة، و(إلا) استثناء، وتبادل الدلالة، فتكون(غير) استثناء، و(إلا) صفة، وبين اجتماعهما على دلالة إحداهما، فيكونان معًا صفة أو استثناء، ويؤكد ذلك توجيههم لبيت الفرزدق:

مَا بِالمَدِينَةِ دَارٌ غَيرُ وَاحِدَةٍ ** دَارُ الخَلِيفَةِ إِلَّا دَارُ مَرْوَانَا[4]

وقد ذكر السيرافي أربعة أوجه في إعراب (غير)، و(إلا) في البيت:

أحدها: رفع (غير واحدة)، ورفع (دار) على أن غير نعت، ودار بدل.

الثاني: رفع (غير)، ونصب (دار)، فـ(غير) نعت، و(إلا) للاستثناء، بمنزلة قولك: (ما أتاني أحد إلا زيد إلا عمرًا. وإلا زيدًا إلا عمرو).

الثالث: نصب (غير) ورفع (دار)، فتنصب (غير) على الاستثناء، وترفع (دار) على البدل من (دار) الأولى.

---

(١) الأنبياء: ٢٢.

(٢) المفصل في صنعة الإعراب: ٩٩.

(٣) البديع في علم العربية: لابن الأثير (المتوفى: ٦٠٦ هـ)، تحقيق ودراسة :د. فتحي أحمد علي الدين، الناشر :جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١، ١٤٢٠ هـ. ١/ ٢٣٥.

(٤) البيت من البسيط وقد نَسبه سيبويه للفرزدق في الكتاب: ٢/ ٣٤١، وبلا نسبة في المقتضب. ٤/ ٤٢٥، والأصول في النحو: لابن السراج، تحقيق: عبد الحسين الفتلي – الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت – ط٣– ١٩٨٨م. ١/ ٣٠٤. ولم أجده في ديوان الفرزدق. تحقيق الأستاذ الصاوي، القاهرة، ١٣٥٤هـ.

الرابع: نصبهما جميعًا. على الاستثناء"[١].

وهكذا أثرى الاجتماع الأوجه النحوية الجائزة الناتجة عن التقارض بين (غير) و(إلا).

رابعاً: اجتماع الأحوال.

نستطيع أن نتلمس صور اجتماع الأحوال في حديث النحويين عن تعدد الحال، وما تعددها إلا اجتماع لها، وقد انقسموا بين مجيز، ومانع لتعددها، فجمهور النحويين يجيزون تعدد الحال قياسًا على تعدد كل من الخبر والنعت[٢]، ونُقِلَ المنع عن أبي علي الفارسي[٣]، وصرح به ابن عصفور[٤]، ويلخص السيوطي آراء النحويين بقوله:" يجوز تعدد الحال كالخبر والنعت، سواء كان صاحب الحال واحدًا، نحو: (جاء زيد راكبًا مسرعًا)، أم متعددًا، وسواء في المتعدد اتفق إعرابه، نحو: (جاء زيد وعمرو مسرعين)، أم اختلف، نحو: (لقي زيد عمرًا ضاحكين)، هذا هو الأصح، ومذهب الجمهور، وزعم جماعة منهم الفارسي وابن عصفور أن الفعل الواحد لا ينصب أكثر من حال واحدة لصاحب واحد؛ قياسًا على الظرف"[٥].

---

(١) ينظر شرح كتاب سيبويه: لأبي سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، ط١، ٢٠٠٨ م. ٣/ ٨٥.

(٢) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ٢/ ٣٥، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٣١٣، وأوضح المسالك، ٢/ ٢٧٨، وهمع الهوامع. ٢/ ٣١٥.

(٣) ينظر: التذييل: ٣/ ٧٩٥، ٧٩٦، والارتشاف: ٢/ ٣٥٨، وتوضيح المقاصد توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: للمرادي، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، الناشر: دار الفكر العربي، ط١، ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.٢/ ١٦٠، وأوضح المسالك: ١٢٣.

(٤) ينظر المقرب: ١/ ١٥٥.

(٥) همع الهوامع: ٢/ ٣١٥، ينظر رأي ابن عصفور في المقرب. ١/ ١٥٥.

وقياس المانعين الحالَ على الظرف وَصَفَهُ ابن الناظم بأنه ليس بشيء[١]، كما اعترض الصبان على هذا القياس، فهناك فرق بينهما؛"لأن وقوع الفعل الواحد في زمانين ومكانين محال، وأما تقييده بقيدين فلا بأس به"[٢]. وهو اعتراض في محله، فقد يكون للفعل أكثر من هيئة، لكن حدوثه يرتبط بمكان بعينه، وزمان بعينه.

وقد قيد ابن عصفور منع التعدد بأن يكون العامل واحدًا وصاحب الحال واحدًا، فقال:" ولا يَقْتَضِي العاملُ من المصادر، ولا من ظروف الزمان، ولا من ظروف المكان، ولا من الأحوال الراجعة إلى ذي حال واحدة – أزيدَ من شيء واحد"[٣].

وقد دفعت الدلالة ابن عصفور إلى إجازة هذا الاجتماع في حالة واحدة، تتمثل في تفضيل الشيء على نفسه باعتبارين، نحو: (هذا بسرًا أطيب منه رطبًا) [٤]، فصاحب الحال هنا (مفرد) من جهة اللفظ، وله اعتباران من جهة المعنى مما يجعله متعددًا في معناه، فقد يكون بسرًا، أو رطبًا.

ويحسن بي أن أشير إلى جوهر الخلاف الذي لم ينتبه إليه بعضهم، فاعترضوا اعتراضًا شديدًا على ابن عصفور، يوحي برفضه هذا التركيب: (جاء زيد ضاحكًا مسرعًا)، يقول ناظر الجيش:" تنظير ابن عصفور (جاء زيد ضاحكًا مسرعًا) بـ (قمت يوم الخميس يوم الجمعة) لا يليق بفضله، ولا يُقْبَلُ

(١) ينظر شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: تأليف: بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، الناشر: دار الكتب العلمية، ط١، ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م. ٢٤٢.

(٢) همع الهوامع: ٢/ ٣١٥.

(٣) ينظر المقرب: ١/ ١٥٥.

(٤) ينظر المقرب: ١/ ١٥٥.

من مثله؛ لأنَّ وقوع قيام واحد في يوم الخميس ويوم الجمعة محال، ووقوع مجيء واحد في حال ضَحِكٍ وحال إسراع غير محال"[١].

والحقيقة أن المانعين لم يرفضوا هذا التركيب: (جاء زيد ضاحكًا مسرعًا)، فالخلاف لا ينال اجتماع أكثر من حال في الجملة، وإنما هو خلاف في التوجيه، فالجميع متفق على صحة التركيب النحوي في: (جاء زيد ضاحكًا مسرعًا)، والخلاف حول العامل في الحال، وفي صاحب الحال، فالجمهور يرون أن العامل في الحالين معًا الفعل (جاء)، وصاحب الحال (زيد)، فقد ربطوا التعدد بتأثير عامل واحد في الحالين، ومانعو تعدد الحال يرون أن العامل في الحال الأولى (راكبًا) الفعلُ(جاء)، وصاحبها(زيد)، وأن العامل في الحال الأخرى (مسرعًا) اسمُ الفاعل(راكبًا)، أي أن الحال الأولى عملت في الأخرى، وصاحب الحال الأخرى الضمير في (راكبًا)، وهذا يسمى تداخل الحال، إذن فالخلاف الحقيقي هو في نوع الحال من حيث التعدد أو التداخل، فالحال المتعددة هي التي صاحبها صاحب حال أخرى، والحال المتداخلة هي التي يكون صاحبها في حال أخرى[٢]. وقد تنبه الفاكهي إلى جوهر الخلاف، فذكر أنه" مما يحتمل التعدد والتداخل نحو: (جاء زيد راكبًا ضاحكًا)، فـ(راكبًا) و(ضاحكًا) إنْ جُعِلَا حالين من (زيد) فهما من قبيل التعدد، وإْن جُعِلَ (راكبًا) حالًا من (زيد)، و(ضاحكًا) حالًا من الضمير في (راكبًا) فهما من قبيل التداخل.

وهذا واجب عند من منع تعدد الحال؛ قياسًا على الزمان والمكان؛ لأنها في المعنى ظرف"[٣].

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٣١٣، ٢٣١٤.

(٢) ينظر شرح كتاب الحدود في النحو: تأليف: عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: د. المتولي رمضان أحمد الدميري، الناشر: مكتبة وهبة – القاهرة، ط٢، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣م.٢٣١.

(٣) شرح كتاب الحدود في النحو: ٢٣٢.

إذن فالفريقان متفقان على اجتماع حالين فأكثر، والخلاف حول تَوَحُّدِ العامل وصاحب الحال أو تَعَدُّدِهِمَا بتَعَدُّدِ الأحوال.

وأعتقد أننا لو حَكَّمْنَا الدلالة بناء على وجهة نظر ابن عصفور نفسه لأوجبت صورًا أُخرَ تتعدد فيها الحال، ويكون العامل فيها واحدًا، وصاحب الحال واحدًا دون وجود اتحاد في اللفظ وتَعَدُّدٍ في المعنى، فمن ذلك إذا وقعت الحال بعد (إما)، فيجب أن" تُردَف بأخرى معادًا معها إمَّا، كقوله–تعالى–:(إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) [(١)]، وإذا وقعت بعد (لا) وجب لها أيضًا أنْ تردف بأخرى معادًا معها (لا)، كقولك: (مَن وجد فلْيُنْفِقْ لا مسرفًا ولا مُقترًا)"[(٢)]. فالدلالة تقتضي أن يكون العامل واحدًا، وأن يكون صاحب الحال واحدًا، فيكون من قبيل الحال المتعددة، وترفض التداخل، فلا يصح أن تكون (كفورًا) حالًا من الضمير في (شاكرًا) لما فيه من تناقض، وكذلك ترفض أن يكون (مقترًا) حالًا من الضمير في (مسرفًا) للسبب نفسه.

هذا، وقد تنوعت صور اجتماع الأحوال حسب إفراد صاحب الحال وتَعَدُّدِهِ، وحسب وجود عطف، أو عدم وجوده إلى ست صور:

أ- تعدد الحال وصاحبها واحد، مع وجود عطف، مثل قوله – تعالى: **(فَنَادَتْهُ الْمَلَائِكَةُ وَهُوَ قَائِمٌ يُصَلِّي فِي الْمِحْرَابِ أَنَّ اللَّهَ يُبَشِّرُكَ بِيَحْيَى مُصَدِّقًا بِكَلِمَةٍ مِنَ اللَّهِ وَسَيِّدًا وَحَصُورًا وَنَبِيًّا مِنَ الصَّالِحِينَ)** [(٣)]، فهنا صاحب الحال واحد هو (يحيى) –عليه السلام–، وَفُصِلَ

(١) الإنسان:٣.

(٢) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٥٠، وينظر إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك: لبرهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب بن قيم الجوزية (المتوفى ٧٦٧ هـ)، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، الناشر: أضواء السلف – الرياض، ط١، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤ م. ١/ ٤١٨.

(٣) آل عمران: ٣٩.

بين الأحوال بالعطف. وقد رأى بعضهم أن هذا ليس من قبيل تَعَدُّدِ الحال؛ "لأن من شروط التَّعَدُّدِ عدم الاقتران بالعاطف"(١).

ب- تعدد الحال وصاحبها مفرد، مع عدم وجود عطف، مثل: (جاء زيد ضاحكًا مسرعًا)، فـ(ضاحكًا)، و(مسرعًا) حالان من زيد.

وهذا التعدد يكون واجبًا في ثلاث حالات:

الأولى: أن يدل مجموعها على معنى واحد، نحو: (أكلت الرمان حلوًا حامضًا). فالمعنى (مزًّا).

الثانية: أن تقع بعد (إما)، نحو: (إِنَّا هَدَيْنَاهُ السَّبِيلَ إِمَّا شَاكِرًا وَإِمَّا كَفُورًا) (٢).

الثالثة: أن تقع بعد (لا)، نحو: (فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَا)(٣).

ج- تعدد الحال وصاحبها متعدد لفظًا، ومعنى، مع وجود عطف، مثل: (لقيت هندًا مصعدًا ومنحدرة)، فـ (مصعدًا) حال من (التاء)، و(منحدرة) حال (هند).

د- تعدد الحال لفظًا، وتعدد صاحبها معنى، مع وجود عطف، مثل:(سلمت على أخويك جالسًا وقائمًا)، فصاحب الحال (أخويك) يدل على وجود صاحبين للحال، والحال متعددة: (جالسًا وقائمًا).

هـ- تعدد الحال معنى وتعدد صاحبها لفظًا مع عدم وجود عطف، مثل:(**وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ وَسَخَّرَ لَكُمُ اللَّيْلَ وَالنَّهَارَ**) (٤)، فصاحب الحال (الشمس)، و(القمر)، والحال: (دائبين) متعددة المعنى. وهذا ليس داخلًا في اجتماع الأحوال، فهي حال مفردة.

---

(١) أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك: ٢/ ٢٧٨.

(٢) الإنسان:٣.

(٣) طه:٧٤.

(٤) إبراهيم:٣٣.

و – تعدد الحال وصاحبها متعدد لفظًا ومعنى، مع عدم وجود عطف، مثل: (لقيت زيدًا مصعدًا منحدرًا) [(١)]، وقد اختلفوا في رد كل حال إلى صاحبها، فمنهم من ترك المسألة للسياق، ولم يحدد صاحب كل حال كالمبرد، إذ قال:" من كلام العرب: (رأيت زيدًا مصعدًا منحدرًا)، و(رأيت زيدًا راكبًا ماشيًا)، إذا كان أحدكما راكبًا، والآخر ماشيًا، وأحدكما مصعدًا، والآخر منحدرًا"[(٢)]، ومنهم من جعلها على الترتيب إن لم يحدد السياق خلاف ذلك، كابن السراج، فرأى أنَّ" (مصعدًا) حالًا للتاء، و(منحدرًا) حالًا لـ(زيد)، وكيف قَدَّرْتَ بعد أن يعلم السامع مَنِ المصعد وَمَنِ المنحدر جاز"[(٣)]، وهذا الترتيب يناسب اللف والنشر البلاغي[(٤)]، وأكثرهم رأى أن القرب بين حال وصاحبها أيسر من بعد الحالين عن صاحبيهما في حالة عدم دلالة السياق على ترتيب بعينه، فأعطى هؤلاء الحال الأولى لثاني الاسمين، والحال الثانية للاسم الأول، فيكون (زيدًا) صاحب الحال (مصعدًا)، والضمير في لقيت صاحب الحال (منحدرًا)، وقد سلك ابن مالك هذا المسلك، ودافع عنه، فذكر أنه" ينبغي عند التفريق أن تجعل أول الحالين لثاني الاسمين، وآخرهما لأولهما، ويتعين ذلك إن خيف اللبس؛ لأنه إذا فُعِلَ ذلك اتصل أحد الوصفين بصاحبه وعاد ما فيه من ضمير إلى أقرب المذكورين، واغْتُفِرَ انفصال الثاني، وَعَوْدُ ما فيه من ضمير إلى أبعد المذكورين، إذ لا يستطاع غير ذلك مع أن اللبس مأمون

(١) ينظر هذه التقسيمات شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٤٩، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٣١٥، وشرح ألفية ابن مالك المسمى: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة: لزين الدين أبي حفص بن مظفر بن الوردي، تحقيق ودراسة: عبد الله بن علي الشلال، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، ط١، ١٤٢٩ هـ – ٢٠٠٨ م.١/ ٣٣٦.

(٢) المقتضب: ٤/ ١٦٩.

(٣) الأصول في النحو: ١/ ٢١٨.

(٤) ينظر اللف والنشر معيارا للترجيح النحوي عند تعدد ذي الحال وتفرق الحالين: زكريا شحاتة الفقي، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد الخامس، يناير، ٢٠١٥م. ٩٤.

حينئذ. وأمَّا إذا جعل أولى الحالين لأول الاسمين، وأخراهما لثانيهما- فإنه يلزم انفصال الموضعين معًا، والأصل اتصالهما معًا، لكنه متعذر فيهما، ممكن في أحدهما، فلم يعدل عن الممكن مما يقتضيه الأصل إلا إذا منع مانع وَأُمِنَ اللبس كقول امرئ القيس:

خَرَجْتُ بِهَا أَمْشِي تَجُرُّ وَرَاءَنَا * عَلَى أَثَرَيْنَا ذَيْلَ مِرْطٍ مُرَحَّلِ**"[1].

وخلافهم حول هذه القضية يدل دلالة واضحة على تقديرهم للسياق، واعترافهم أنه صاحب الكلمة الأولى، فلم يختلفوا إلا في غيابه، كما نلاحظ ثراء في صور اجتماع الأحوال التي بلغت ستًا، كما نلاحظ أن صور اجتماع الأحوال تختلف عن صور اجتماع المبتدأت، فصور اجتماع الأحوال ليست مصنوعة، وَوَرَدَ بعضها في القرآن، وبعضها في كلام العرب شعره، ونثره.

(١) شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٥٠، والبيت من الطويل، وهو في ديوان امرئ القيس: ١٤. تحقيق: محمد إبراهيم، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.

المبحث الثالث

الاجتماع في حروف المعاني وواقعه الاستعمالي

أولًا: اجتماع حرفين مصدريين.

قد يجتمع حرفان متواليان بدلالة واحدة في تركيب واحد، وهذا وجدناه موضع خلاف بين البصريين والكوفيين فيما يخص اجتماع (أنْ) المصدرية بعد (كي)، فقد أجاز الكوفيون: (جئت لكي أنْ أكرمك)، ومنعه البصريون[1]، وقد علل الكوفيون لذلك بأنَّ (كي) هي الناصبة للفعل المضارع، وأنَّ (أنْ) توكيد لها، ومعنى ذلك أنَّ الاجتماع أدى إلى إهمال (أنْ)، وقد ذكر الأنباري ذهاب بعضهم إلى أنَّ العامل في هذا التركيب ليس (كي) ولا (أنْ)، وإنَّما (اللام)، وكل من (كي) و(أنْ) توكيدان لها[2].

وهذا ستنتج عنه ثلاث إشكاليات – من وجهة نظري –، تتمثل أولاهما في أنَّ حرف المعنى إذا وقع توكيدًا فإنَّه يَجَرَّدُ من وظيفته، فإذا كانت (كي) و(أنْ) توكيدين (للام) فمن أين تأتي المصدرية هنا، وكيف سنؤول الفعل بمصدر، وقد نُزِعَتْ تلك الدلالة من الحرفين لمجيئهما لمجرد التوكيد! والإشكالية الثانية تتمثل في أنَّهم جعلوا (كي) عاملة بنفسها النصب إذا اجتمعت مع (اللام) دون تقدير (أنْ) في نحو: (جئت لكي أكرمك)؛ حتى لا يؤدي تقدير (أنْ) إلى اجتماع حرفي تعليل (اللام) و(كي)، وهو ممنوع، وفي هذه الصورة قد ظهرت (أنْ) مع وجود (اللام)، والإشكالية الثالثة ناتجة عن المقارنة بين (اللام) و(أنْ) دلاليًا ووظيفيًا، فـ(اللام) حرف جر يفيد التعليل، و(أنْ) حرف مصدري وناصب للمضارع، فكيف يؤكد (اللامَ) توكيدًا لفظيًا، وهو مختلف معه وظيفيًا ودلاليا!

---

(١) ينظر الإنصاف: ٢/ ٤٧٣.

(٢) ينظر الإنصاف:٢/ ٤٧٣.

كما نلاحظ في الشواهد التي استشهد بها الكوفيون لاجتماع (أنْ) مع (كي) وجود فاصل هو (ما)، كقول جميل بن معمر:

فَقَالَتْ: أَكُلَّ النَّاسِ أَصْبَحْتَ مَانِحًا **لِسَانَكَ كَيْمَا أَنْ تَغُرَّ وَتَخْدَعَا؟(١)

وقد رأى ابن مالك أنَّ اجتماع حرفين مصدريين (كي) و(أنْ) أَهْوَنُ من اجتماع حرفي جر (اللام) و(كي)؛ "لأنَّ للحرفِ المصدري شبهًا بالأسماء بوقوعه مواقعها، وتوكيد اسم بمثله جائز"(٢).

وبذلك نجد أنَّ القاعدة قد اتسعت لجميع الاحتمالات، بناء على الاستعمال، فقد تأتي (كي) وحدها، وقد تأتي مع (اللام)، وقد تأتي مع (أنْ)، وقد تأتي معهما معًا. كما قام الاجتماع بدور محوري مع (كي)؛ إذ حُدِّدَتْ دلالتها بناء على مفارقتها دلالة ما اجتمعت معه، أو مفارقة ما اجتمعت معه لدلالته، فإذا اجتمعت مع (اللام) أصبحت (كي) مصدرية ناصبة؛ حتى لا يتوالى حرفَا جر، وإذا اجتمعت مع (أنْ) أصبحت (كي) مصدرية ناصبة، و(أنْ) من باب التأكيد اللفظي لها، وإنْ كان مستغربًا أنْ يؤكد الأصلُ (أنْ) الفرعَ (كي).

وهناك اجتماع آخر لحرفين مصدريين لا يستطيع أنْ يماري فيه أحد؛ لوروده في جميع مصادر السماع بكثرة، وهو اجتماع (لو) و(أنَّ) في نحو قوله – تعالى –: (تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَدًا بَعِيدًا) (٣)، وقول لبيد:

لَوْ أَنَّ حَيًّا مُدْرِكُ النَّجَاحِ * أَدْرَكَهُ مُلاعِبُ الرِّمَاحِ** (٤)

---

(١) البيت من الطويل، وهو في ديوان جميل بن معمر، ١٠٨، تحقيق حسين نصار، دار مصر، ١٣٨٢، هـ، وينظر خزانة الأدب:٨/٤٨١.

(٢) شرح التسهيل:١/ ٢٢٥. وينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش: ٢/ ٧٥٧.

(٣) آل عمران: ٣٠.

(٤) البيت من الرجز وهو للبيد ابن ربيعة في ديوانه:٣٣٣. وينظر لسان العرب: ١/ ٧٤١، والمقاصد النحوية:٤/٤٦٦.

ويبدو أنَّ بعضهم أراد أنْ يخرج التركيب من مأزق توالي حرفين بدلالة واحدة، فأراد أنْ يصنع حاجزًا بينهما بتقديره الفعل (ثبت) [١]، ويعلل أبو حيان لتوالي الحرفين المصدريين دون فاصل بقوله: فإنْ قيل: كيف دخلت (لو) المصدرية على (أنَّ) في نحو: **(فَلَوْ أَنَّ لَنَا كَرَّةً)** [٢]؟ فالجواب من وجهين:

أحدهما: أنَّ (لو) داخلة على (ثبت) مقدرًا رافعًا لـ (أنَّ)، فلا يلزم من ذلك مباشرة حرفٍ مصدري لحرفٍ مصدري. يؤولون بتقدير فاصل.

الثاني: أنْ يكون هذا من باب التأكيد اللفظي، وهو من أحسنه؛ لأنَّه توكيد كلمة بما يوافقها معنىً دون لفظ، وهو أجود من التوكيد بإعادة اللفظ بعينه"[٣].

وأرى أنَّ إعراب (أنَّ) توكيدًا لفظيًا مع بقاء عملها في جملتها أمر مستغرب، ولم نعهده في التوكيد اللفظي.

وإذا تساءلنا لماذا قدرتم الفعل (ثبت) دون غيره، وما الذي يدل عليه؟ – فلن نعدم إجابتهم: "وإنَّما كان الفعل المقدر (تحقق) أو (ثبت) لما في (أنَّ) من الدلالة على التحقيق والثبوت، ولأجل دلالة (أنَّ) على ذلك؛ اسْتُغْنِيَ عن فعل مُفَسِّرٍ للفعل المقدَّر المذكور، ولكن الْتُزِمَ أنْ يكون خبر (أنَّ) في هذه الصورة فعلا"[٤].

---

(١) هو رأي المبرد، ينظر المقتضب:١٦١.

(٢) الشعراء: ١٠٢

(٣) التذييل والتكميل:٣/ ١٦٠.

(٤) الكناش في فني النحو والصرف: أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠م.٢/ ١١٨.

واشتراط أنْ يكون الخبر فعلًا قد نُسِب للسيرافي[١]، واشتُهِرَ به الزمخشري[٢]، وقد اعْتُرِضَ عليه؛ لوروده بكثرة في جميع مصادر السماع، ويعلق ابن مالك على قول الزمخشري بقوله: "وما منعه شائع في كلام العرب، كقوله تعالى: (وَلَوْ أَنَّمَا فِي الْأَرْضِ مِنْ شَجَرَةٍ أَقْلَامٌ)"[٣].

وقد حاول المرادي أنْ يرفع الحرج عن الزمخشري بأنَّ" الذي ينبغي أن يُحْمَلَ عليه كلام الزمخشري أن يُمْنَعَ كون خبرها اسمًا مشتقًا، ويلتزم الفعل حينئذ؛ لإمكان صوغه قضاءً لحق طلبها بالفعل، وأمَّا إذا كان الاسم جامدًا فيجوز؛ لتعذر صوغ الفعل منه"[٤].

ثانياً: اجتماع (مِنْ) مع (على) ومع (عَنْ).

القاعدة العامة تقتضي أنْ لا يدخل حرف جر على حرف جر[٥]؛ لذلك حُكِمَ على (كي) بأنها مصدرية إذا دخلت عليها لام التعليل في نحو: (جئت لكي أقرأ) [٦]، وَتَقَيُّدًا بهذه القاعدة قَرَّرَ النحويون اسمية كلٍّ من (على) و(عَنْ) إذا دخلت (مِنْ) على إحداهما، يقول سيبويه عن (على): " وهو اسم لا يكون إلا ظرفًا. ويدلك على أنه اسم قول بعض العرب: (نهض مِنْ عليه). قال الشاعر:

---

(١) ينظر توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:٣/ ١٣٠٢، وشرح أبيات مغني اللبيب: ٥/ ٩٤)، ولم أجد رأيه في كتبه.

(٢) ينظر المفصل: ٣١٤.

(٣) شرح التسهيل لابن مالك: ٤/ ٩٩. والآية من سورة لقمان: ٢٧.

(٤) توضيح المقاصد:٣/ ١٣٠٢.

(٥) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٢/ ٣٠٨، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٠٥، والمساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٧١، ٥٨٥.

(٦) ينظر المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ١٧١.

غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ بَعْدَ مَا تَمَّ خِمْسُهَا * *تَصِلُ وَعَنْ قَيضٍ بِبَيْدَاءَ مِجْهَلِ"(١).

وقد جاء في لسان العرب:" والقَعِيدُ: ما مرَّ من الوحش من ورائك، فإن جاء مِنْ قُدَّامك فهو النَّطِيح، والجَابِهُ، وإن جاء مِنْ على يمينك فهو السَّانِحُ، وإن جاء من على يسارك فهو البارِحُ"(٢).

ومن شواهد (عن) قول الشاعر:

ولقَدْ أَرَانِي للرِّمَاحِ دَرِيئَةً ** مِنْ عَنْ يَمِينِي تَارَةً وأَمَامِي (٣).

ومع أن أبا حيان قد نقل رأي بعض الكوفيين بأنهما يحتفظان بحرفيتهما عند دخول (مِنْ) معبرًا عنه بـ(الزعم)، إذ قال:" زعم الفراء ومن وافقه من الكوفيين أن (عن) و(على) إذا دخلت عليهما (مِنْ) حرفان كما كانتا قبل دخولها"(٤). – فإنه يرى أن تحولهما لاسم ضرورة، فيقول: "واستعمال الحرف اسمًا نحو: قوله: (غَدَتْ مِنْ عَلَيهِ) استعمل (على) اسمًا للضرورة"(٥). ورأى الزمخشري أن هذا من باب الاتساع(٦).

ولا أرى مانعًا من تَحَوُّلِهِمَا إلى اسم في هذه الحالة التي قَيَّدَهَا النحويون باجتماع أحدهما مع (مِنْ)، فالاجتماع في هذه الحالة حوَّلَ نوعًا إلى

---

(١) الكتاب: ٤/ ٢٣١، البيت من الطويل، وهو لمزاحم بن الحارث العقيلي، وقد ورد في خزانة الأدب: تأليف: عبد القادر بن عمر البغدادي– تحقيق وشرح: عبد السلام هارون – مكتبة الخانجي– ط٣ –١٩٨٩م. ١٠/ ١٤٧، ١٥٠، والجنى الداني في حروف المعاني: للمرادي، تحقيق: د فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، الناشر: دار الكتب العلمية – بيروت – لبنان، ط ١، ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م.٤٧٠، وشرح التصريح: ١/ ٦٦٠.

(٢) لسان العرب: ٢/ ٣٩٨.

(٣) البيت من الكامل لقطري بن الفجاءة، ينظر الكتاب: ٢/ ٢٢٩، والخزانة: ٤/ ٢٥٨، وشرح المفصل (٨/ ٤٠، وتمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/ ٢٨٨٤، وشرح الأشموني: ٢/ ٢٢٦، والتصريح: ٢/ ١٩، والهمع: ١/١٥٦.

(٤) التذييل والتكميل: ١١/ ١٥٣.

(٥) ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٤٥٤.

(٦) المفصل في صنعة الإعراب: ٣٨٤.

نوع، حرفًا إلى اسم؛ لذلك نجد ابن مالك يصف هذا التحوُّل بأنه مما يختص به (مِنْ) [١]، وقد أسهمت دلالتهما الأصلية في هذا التحول بالإضافة إلى دخول (مِنْ)، فـ(على) تأتي للاستعلاء، فناسبها تحوُّلُها لاسم بمعنى (فوق)، و(عن) تأتي للمجاوزة، فناسبها تحوُّلُها لاسم بمعنى (جانب) [٢]، وعلى الرغم من هذا التَّحَوُّلِ الذي أثمر عنه الاجتماع فما زالا محتفظين ببعض سمات الحروف، فَظَلَّا على بنائهما، وقد جاء هذا مراعاة للأصل، "ألا ترى إلى قولهم: (جلست مِنْ عن يمينه)، تركوا (عن) غير معرب على أصله، و(على) في قوله: (غَدَتْ مِنْ عليه)" [٣]، وهذه الملامح الأصلية التي لم تترك الحرفين عند تَحَوُّلِهِمَا دفعت ابن الصائغ إلى وصف التَّحَوُّلِ بأنه لَمْحٌ للاسمية، فقال: "وقد تُلْمَحُ فيه الاسمية بدخول حرف الجر"[٤].

ثالثاً: اجتماع حرفي توكيد.

من المقرر عند النحويين عدم توالي حَرْفَيْ معنى بوظيفة واحدة، لذلك نجد ابن مالك قد أسقط (إمَّا) من حروف العطف؛ "للزوم (الواو) لها في كل موضع، وهي حرف عطف باتفاق، فلو كانت (إمَّا) عاطفة أيضًا للزم اجتماع حَرْفَيْ عطف في غير ضرورة، كقولك: (إمَّا زيد وإمَّا عمرو)، فلا يقال: (إمَّا زيد إمَّا عمرو)" [٥]. وللسبب نفسه وجدنا إحدى الصور التي يتعين فيها أن يكون الرابط بين جملة الحال وصاحبها الضمير فقط؛

---

(١) ينظر شرح التسهيل لابن مالك: ٣/ ١٤٠.

(٢) ينظر تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٦/ ٢٨٨٤.

(٣) شرح أبيات مغني اللبيب: لعبد القادر بن عمر البغدادي، تحقيق: عبد العزيز رباح – أحمد يوسف دقاق، الناشر: دار المأمون للتراث، بيروت. ٣/ ٢٦٧.

(٤) اللمحة في شرح الملحة: لابن الصائغ، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، الناشر: عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط١، ١٤٢٤هـ/٢٠٠٤م. ١/ ٢٣١.

(٥) شرح ألفية ابن مالك للشاطبي المقاصد الشافية: ٥/ ١٣٢.

حتى لا يجتمع حرفَا عطف، فـ"لا يجوز الإتيان بـ(الواو) معه، وذلك في الجملة الابتدائية الواقعة حالًا إذا عُطِفَتْ على حال، وذلك كراهة اجتماع حَرْفَيْ عطف، نحو: (جاء زيد ماشيًا أو هو راكب)، لا يجوز: (أو وهو راكب)" [(١)].

كما منع النحويون تقدم جملة (أنَّ) إذا كانت مبتدأ؛ حتى لا تتعرض لدخول (إنَّ) عليها، فيجتمع حَرْفَا توكيد، فمن أحكام (أنَّ)" أنها إذا كانت مرفوعة بالابتداء لم يجز تقديمها، تقول: (حق أنَّك ذاهب)، ولا تقول: (أنَّك ذاهب حق)؛ لأنها إذا تقدمت صارت معرضة لدخول (إنَّ)، فنقول: (إن أنك ذاهب حق)، وهذا لا يجوز؛ لأنك قد جمعت بين حَرْفَيْ توكيد"[(٢)].

وهذا الاجتماع الممنوع قد قُيِّدَ بتوالي حرفي التوكيد، فإذا فصل بينهما فاصل جاز اجتماعهما في تركيب واحد، وهذا قد أتاح لـ(لام التوكيد) اجتماعها مع (إنَّ)، بشرط تأخير (اللام) مع أنها المقدمة رتبة، لذلك سميت (اللام) المزحلقة؛ لأن (إنَّ) زحلقتها عن صدر الجملة، يقول الصبان:"وقد يقال: إنَّ (اللام) حقها في الأصل صدر الجملة، لكن زُحْلِقَتْ عنه كراهة توالي حرفي توكيد، فهي مُصَدَّرَةٌ حكمًا"[(٣)]. وقد عللوا لِتَقَدُّمِ (إنَّ) بأنها العاملة[(٤)]، ولأنَّ اللام تشبه القسم في التأكيد[(٥)].

---

(١) تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: ٥/ ٢٣٣١، وينظر التذييل والتكميل: ٩/ ١٧٨، وهمع الهوامع: ٢/ ٣٢٥.

(٢) توجيه اللمع: لأحمد بن الحسين بن الخباز، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، الناشر: دار السلام، مصر، ط١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م. ٥١٤.

(٣) حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك: ٢/ ٤٣.

(٤) ينظر اللباب في علل البناء والإعراب: تأليف: أبي البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين العكبري، تحقيق: غازي مختار طليمات، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط ١، ١٩٩٥م. ١/ ٢١٦، وشرح المفصل لابن يعيش: ٥٣٣/٤.

(٥) ينظر الكتاب: ٣/ ١٤٦، ١٤٧.

ومن العجيب أن موقف (اللام) من (إنَّ) مختلف عن موقفها العام من عمل ما قبلها فيما بعدها، فـ(اللام) تمنع عمل ما قبلها لفظًا فيما بعدها، لذلك كان من أسباب التعليق في باب (ظَنَّ) وجود (اللام)، لكنها لا تمنع (إنَّ) من رفع الخبر الذي اتصلت به (اللام) في نحو: (إنَّ خالدًا لعالم) على القول بعمل (إنَّ) الرفع في الخبر، فـ(لام) الابتداء تمنع ما قبلها أنْ يعمل فيما بعدها، فلم يجز لِمَا قبل (إنَّ) أن يعمل فيها و(اللام) بينهما؛ لأن (لام) الابتداء حاجز يمنع ما قبله من التخطي إلى ما بعده، ألا ترى أنك تقول: (عَلِمْتُ لَزَيْدٌ مُنْطَلِقٌ)، و(حَلَفْتُ لَأَخُوكَ قَائِمٌ)، ولا يكون لـ(علمت) تسلط على ما بعد (اللام)، فكذلك كان الأصل، وكذلك قولك: (علمت إنَّ زيدًا لقائم)، (علمت لإنَّ زيدًا قائم)، فمنعت (اللام) الفعل أن يعمل في (إنَّ)، فبقيت مكسورة على حالها"[(١)].

وبذلك تكون (اللام) قد وقفت موقفًا مِنْ (إنَّ) يثير الدهشة، ويشعرنا كأنَّ اللغة كائن حيّ، فقد قَدَّمَتْهَا على نفسها –أولًا–، مع أنَّ رتبة (اللام) تسبق رتبة (إنَّ)، وتركتها–ثانيًا– تعمل فيما بعدها، وهو الخبر، على حين أن (اللام) تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها لفظًا، ووقفت –أخيرًا– حاجزًا حصينًا يمنع ما قبلها من العمل في (إنَّ) لفظًا، فلم تُفْتَحْ همزة (إنَّ) بعد أفعال القلوب في حضرة (اللام).

هذا وقد جُمِعَ بين (اللام) و(إنَّ) دون فاصل في قولهم: (لهنَّك لرجل صدق)، فهي (إنَّ)، ولكنهم أبدلوا (الهاء) مكان (الألف)" [(٢)]. وقد عللوا لذلك بأنه" لما أبدلت همزة (إنَّ) (هاء)، فتغير لفظها – جاز الجمع بين حرفي توكيد"[(٣)]، وقد رأى سيبويه أن (اللام) هنا للقسم[(٤)].

---

(١) اللامات: لعبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، الناشر: دار الفكر – دمشق، ط٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.٧٧.

(٢) شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٣٧٥.

(٣) ارتشاف الضرب : ٣/ ١٢٦٨.

(٤) ينظر الكتاب : ٣ /١٥٠.

وقد تعددت صور اجتماع (إنَّ) و(اللام) إلى ثلاث صور:

أ- دخولها على الخبر، نحو: (إن زيدًا لقائم).

ب- دخولها على متعلق الخبر، نحو: (إنَّ زيدًا لطعامك آكل)، ويشترط هنا تَقَدُّمُ معمول الخبر عليه.

ت- دخولها على الاسم نحو: (إنَّ في الدار لزيدًا)، بشرط وجود فاصل[1].

(١) ينظر الكناش في فني النحو والصرف: (٢/ ٩٦).

الخاتمة

بعد هذه الدراسة لظاهرة الاجتماع في النحو العربي – أختم ببعض النتائج التي توصل إليها البحث:

١- استقرأ البحث مجموعة من قضايا الاجتماع في النحو العربي عارضًا ضوابطها التقعيدية، ومقارنًا بينها وبين الواقع الاستعمالي، وقد لاحظ الباحث أن قضايا الاجتماع في مجملها تدور بين التقديم والتأخير، والاتصال والانفصال، والاستئثار بالموقع، ومفارقة النوع إلى نوع آخر.

٢- مما نلحظه في كثير من صور الاجتماع وجود قاعدة مرنة، قاعدة قائمة على القياس النحوي تحدُّها مجموعة قيود، ثم تتسع هذه القاعدة للسماع، فيتدخل الواقع الاستعمالي؛ لنرى من خلاله مرونة هذه القاعدة، فَتُعْطَى مساحة لحرية الاختيار بين صور الاجتماع –وإن كانت حرية مقيدة بإطار–؛ لذلك وجدنا صورًا متعددة لاجتماع النكرات والمعارف في باب المبتدأ والخبر، وصور اجتماع الأحوال، وصور اجتماع (اللام) و(إنَّ)، وغيرها من الصور.

٣- كما كانت هناك أَوْلَوِيَّةٌ في أكثر صور الاجتماع، وهذه الأَوْلَوِيَّةُ كانت ذات أثر ظاهر في الأحكام النحوية.

٤- أشار الباحث إلى ما تشتمل عليه مسألة اجتماع المبتدأت من تَكَلُّف، ودعا إلى الاستغناء عنها.

٥- رَجَّحَ الباحث رأي الجمهور حول جواز تعدد الحال وعاملها واحد، وصاحبها واحد، وبرهن على وجوب ذلك أحيانًا، وليس جوازه فقط، وهذا حينما تقتضي الدلالة أن يكون العامل واحدًا وصاحب الحال واحدًا، فتستوجب تَعَدُّد الحال، وترفض تَدَاخُلَهَا.

٦- كما أثبت أن الخلاف حول المجيزين والمانعين لتعدد الحال لم ينل التركيب النحوي، وإنما كان خلافًا في التوجيه، فالفريقان متفقان على

اجتماع حالين فأكثر، والخلاف حول تَوَحُّدِ العامل وصاحب الحال، أو تَعَدُّدِهِمَا بِتَعَدُّدِ الأحوال.

٧- خلافهم حول اجتماع الأحوال يدل دلالة واضحة على تقديرهم للسياق، واعترافهم أنه صاحب الكلمة الأولى، فلم يختلفوا إلا في غيابه، كما نلاحظ ثراءً في صور اجتماع الأحوال التي بلغت ستًا، كما نلاحظ أن صور اجتماع الأحوال تختلف عن صور اجتماع المبتدأت، فصور اجتماع الأحوال ليست مصنوعة، ووردت في القرآن الكريم، وفي كلام العرب شعره، ونثره.

٨- رفض الباحث ما رآه بعضهم من أَوْلَوِيَّةِ تقديم بعض المفاعيل على بعض، ورأى أنَّ الواقع الاستعمالي لا يُقِرُّ بتقديم مفعول على آخر، ولا يرى لمفعول أَوْلَوِيَّةً في الذكر على آخر إلا حسب ما يقتضيه السياق، فهو صاحب سلطة ترتيب المفاعيل عند اجتماعها، أو اجتماع بعضها.

٩- أثبت البحث أنَّ للاجتماع دورًا محوريًا مع (كي)؛ إذ حُدِّدت دلالتها بناء على مفارقتها دلالة ما اجتمعت معه، أو مفارقة ما اجتمعت معه دلالتَه.

١٠- رأى البحث أن إعراب (كي) و(أنْ) توكيدين (للام) ستنتج عنه ثلاث إشكاليات، وفصَّل القول فيها، كما رأى أنَّ إعراب (أنَّ) توكيدًا لفظيًا مع بقاء عملها في جملتها أمر مستغرب، ولم نعهده في التوكيد اللفظي.

١١- عند اجتماع (مِنْ) مع (على) أو مع (عَنْ) قد حوَّل الاجتماع نوعًا إلى نوع، حرفًا إلى اسم، وجُعِل هذا من اختصاصات (مِنْ)، كما قد أسهمت دلالتهما الأصلية في هذا التَّحَوُّلِ.

١٢- الاجتماع الممنوع بين حرفي توكيد قد قُيِّدَ بتوالي الحرفين، فإذا فصل بينهما فاصل جاز اجتماعهما في تركيب واحد.

١٣- أثبت البحث أن موقف (اللام) من (إنَّ) مختلف عن موقفها العام من العوامل الأخرى، فقد قَدَّمَتْهَا على نفسها –أولًا–، مع أن رتبة (اللام) تسبق رتبة (إنَّ)، وتركتها–ثانيًا– تعمل فيما بعدها، وهو الخبر، على حين أنَّ (اللام) تمنع ما قبلها من العمل فيما بعدها لفظًا، ووقفت –أخيرًا– حاجزًا حصينًا يمنع ما قبلها من العمل في (إنَّ) لفظًا، فلم تُفْتَحْ همزة (إنَّ) بعد أفعال القلوب في حضرة (اللام).

المصادر:

- إتحاف فضلاء البشر بالقراءات الأربعة عشر المسمى منتهى الأماني والمسرات في علوم القراءات، البنا أحمد بن محمد، تحقيق: د. شعبان محمد إسماعيل، مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة، ط:١، ١٤٠٧هـ، ١٩٨٧م.
- ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. رجب عثمان محمد، مراجعة د. رمضان عبد التواب، ط:١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٤١٨هـ، ١٩٩٨ م.
- إرشاد السالك إلى حل ألفية ابن مالك، ابن قيم الجوزية برهان الدين إبراهيم بن محمد بن أبي بكر بن أيوب، تحقيق: د. محمد بن عوض بن محمد السهلي، ط:١، أضواء السلف – الرياض، ١٣٧٣ هـ – ١٩٥٤م.
- الأسس المنهجية لتبويب النحو العربي، حميدة العوني ، دار الكتب العلمية، ط:١، ١٤٣٥هـ.
- الاسم المحايد بين التعريف والتنكير في النحو العربي خصائصه واستعمالاته، أحمد عفيفي ، زهراء الشرق، القاهرة، ٢٠٠٢م، د ت.
- الأصول في النحو، ابن السراج أبو بكر محمد بن سهل النحوي البغدادي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، ط٣، مؤسسة الرسالة، بيروت، ١٩٨٨م.

- أقسام الكلام العربي من حيث الشكل والوظيفة، فاضل مصطفى الساقي ، ط:١، مكتبة الخانجي، القاهرة، ١٩٩٧م.
- ألفية ابن مالك المسماة الخلاصة في النحو والتصريف، تحقيق: سليمان بن عبد العزيز العيوني، د ط، دار المنهاج، الرياض.
- أمالي ابن الحاجب، تحقيق: فخر صالح سليمان، ط:١، دار عمار، الأردن، ١٩٨٩م.
- أوضح المسالك، ابن هشام أبو محمد عبد الله جمال الدين بن يوسف بن عبد الله الأنصاري المصري، ط ٥، دار الجيل، بيروت، ١٩٧٩م.
- الإيضاح العضدي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفارسي، تحقيق: حسن شاذلي فرهود، ط:١، مطبعة دار التأليف، مصر، ١٩٦٩م.
- البديع في علم العربية، ابن الأثير مجد الدين أبو السعادات، تحقيق ودراسة :د. فتحي أحمد علي الدين، ط:١، جامعة أم القرى، مكة المكرمة – المملكة العربية السعودية، ١٤٢٠ هـ.
- التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل، أبو حيان الأندلسي، تحقيق: د. حسن هنداوي، ط:١، دار القلم، د ت.
- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، ابن مالك جمال الدين أبو عبد الله محمد، ط:١، المطبعة الأميرية، ١٣١٩هـ.
- التصريح بمضمون التوضيح في النحو، الأزهري خالد بن عبد الله الجرجاويّ، ط:١، دار الكتب العلمية –بيروت–لبنان،١٤٢١هـ– ٢٠٠٠م.
- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد، ناظر الجيش محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين، تحقيق: علي محمد فاخر وآخرين، ط:١، دار السلام، مصر، ١٤٢٨ هـ.

- توجيه اللمع، ابن الخباز أحمد بن الحسين، دراسة وتحقيق: أ. د. فايز زكي محمد دياب، ط:١، دار السلام، مصر، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.
- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي أبو محمد بدر الدين بن قاسم، شرح وتحقيق: عبد الرحمن علي سليمان، ط:١، دار الفكر العربي، ١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م.
- الجنى الداني في حروف المعاني، المرادي أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله، تحقيق: د فخر الدين قباوة والأستاذ: محمد نديم فاضل، ط ١، دار الكتب العلمية - بيروت - لبنان، ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، ومعه شرح الشواهد للعيني، الصبان أبو العرفان محمد بن علي، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، المكتبة التوفيقية.
- خزانة الأدب، البغدادي عبد القادر بن عمر، تحقيق وشرح: عبد السلام هارون، ط٣، مكتبة الخانجي،١٩٨٩م.
- ديوان امرئ القيس تحقيق: محمد إبراهيم، ط ٢، دار المعارف، مصر، ١٩٦٤م.
- ديوان جميل بثينة، تحقيق حسين نصار، دار مصر، ١٣٨٢، هـ.
- ديوان الفرزدق، تحقيق الأستاذ الصاوي سنة ١٣٥٤هـ، القاهرة.
- شرح أبيات مغني اللبيب، عبد القادر بن عمر البغدادي ، تحقيق: عبد العزيز رباح - أحمد يوسف دقاق، د ط، دار المأمون للتراث، بيروت، دت.
- شرح ألفية ابن مالك المسمى: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، ابن الوردي زين الدين أبو حفص عمر بن مظفر، تحقيق ودراسة: الدكتور عبد الله بن علي الشلال، ط:١، مكتبة الرشد، الرياض، ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

- شرح الأشموني لألفية ابن مالك المسمى منهج السالك إلى ألفية ابن مالك: دراسة وتحقيق: عبد الحميد السيد محمد عبد الحميد، د ط، المكتبة الأزهرية للتراث، د ت.
- شرح الرضي على الكافية: تصحيح وتعليق يوسف حسن عمر، ط ٢، منشورات جامعة قار يونس، بني غازي، ١٩٩٦م.
- شرح تسهيل الفوائد، ابن مالك جمال الدين، تحقيق: د. عبد الرحمن السيد، د. محمد بدوي المختون ط:١، هجر للطباعة والنشر، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام عبد الله بن يوسف بن عبد الله، تحقيق: عبد الغني الدقر، ط:١، الشركة المتحدة، دمشق، ١٩٨٤م.
- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، بهاء الدين عبد الله ابن عقيل ، د ط، دار الفكر - ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.
- شرح الكافية الشافية، ابن مالك جمال الدين تحقيق: عبد المنعم أحمد هريدي، ط ١، جامعة أم القرى، د ت.
- شرح كتاب الحدود في النحو، عبد الله بن أحمد الفاكهي، تحقيق: المتولي رمضان أحمد الدميري، ط:٢، مكتبة وهبة - القاهرة، ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣م.
- شرح كتاب سيبويه، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، علي سيد علي، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ٢٠٠٨ م.
- شرح المفصل، ابن يعيش موفق الدين الأسدي، قدم له: الدكتور إميل بديع يعقوب، ط:١، دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان، ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١م.

- شرح ابن الناظم على الألفية، بدر الدين محمد بن الإمام جمال الدين، تحقيق: محمد باسل عيون السود، ط:١، دار الكتب العلمية، ١٤٢٠ هـ - ٢٠٠٠ م.
- الكتاب، سيبويه، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، ط٣- ١٤٠٨هـ، ١٩٨٨م.
- الكناش في فني النحو والصرف، أبو الفداء عماد الدين إسماعيل بن شاهنشاه بن أيوب، الملك المؤيد، صاحب حماة، دراسة وتحقيق: الدكتور رياض بن حسن الخوام، المكتبة العصرية للطباعة والنشر، بيروت – لبنان، ٢٠٠٠ م.
- اللامات، عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر – دمشق، ط: ٢، ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.
- اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري أبو البقاء محب الدين عبد الله بن الحسين، ط:١، تحقيق: غازي مختار طليمات، دار الفكر – دمشق، ١٩٩٥م.
- لسان العرب، ابن منظور محمد بن مكرم، ط:١، دار صادر بيروت.
- اللف والنشر معيارًا للترجيح النحوي عند تعدد ذي الحال وتفرق الحالين، زكريا شحاتة الفقي، مجلة كلية الآداب، جامعة بور سعيد، العدد الخامس، يناير، ٢٠١٥م.
- اللمحة في شرح الملحة، ابن الصائغ محمد بن حسن، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، ط:١، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ١٤٢٤هـ-٢٠٠٤م.
- المساعد على تسهيل الفوائد، بهاء الدين ابن عقيل ، تحقيق د. محمد كامل بركات، ط:١، جامعة أم القرى، دار الفكر، دمشق – دار المدني، جدة، ١٤٠٥هـ.

- معاني النحو، فاضل صالح السامرائي ، ط:١، دار الفكر–الأردن، ١٤٢٠ هـ ٢٠٠٠ م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام جمال الدين أبو محمد عبد الله بن يوسف، تحقيق: د.مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، ط: ٦، دار الفكر– بيروت، ١٩٨٥م.
- المفصل في علم العربية، جار الله الزمخشري ، د ط، دار الجيل، بيروت، لبنان، د ت.
- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية، أبو إسحق إبراهيم بن موسى الشاطبي، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، ط:١، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م.
- المقتضب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد ، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، ط: ٣، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية، لجنة إحياء التراث، ١٤١٥هـ، ١٩٩٤م.
- المقرِّب ومعه مُثُل المقرِّب: علي بن مؤمن الحَضْرَمي الإشبيلي ابن عصفور ، ط:١، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمّد معوَّض، دار الكتب العلمية، ١٤١٨ هـ.
- نتائج الفكر في النَّحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيليّ، ط:١، دار الكتب العلمية – بيروت، ١٤١٢ هـ– ١٩٩٢ م.
- النحو الوافي، حسن عباس، ط٣، دار المعارف، د ت.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري ، أشرف على تصحيحه ومراجعته: علي محمد الضباع، طبع بقطاع المعاهد الأزهرية.
- نظرية العامل في النحو العربي، دراسة تأصيلية وتركيبية: مصطفى بن حمزة ، ط:١، د ن، ٢٠٠٤م.

- النهاية في غريب الحديث والأثر: أبو السعادات المبارك بن محمد الجزري ابن الأثير ، تحقيق: طاهر أحمد الزاوي – محمود محمد الطناحي، المكتبة العلمية – بيروت، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين، عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي، تحقيق: أحمد شمس الدين، ط:١، بيروت، دار الكتب العلمية، ١٩٩٨م.